٤ ـ ان « دولة اسرائيل » مدينة للمجتمع الدولي اكثر من اية دولة اخرى في العالم بالمساواة والديمقراطية واللا عنصرية ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، لان المجتمع الدولي تحمل مسؤولية وجودها على هذا الاساس ٠ اي بحجة تخليص اليهود من العنصرية والاضطهاد وعدم المساواة ! وهذه الوثيقة تعري اسرائيل امام المجتمع الدولي على انها دولة عنصرية ، غير ديمقراطية ، تعتدي على ابسط الحقوق الانسانية للمواطن وتمارس كل الممنوعات التي اقيمت بسببها !

٥ ـ يصادف نشر هذه الوثيقة مرور عام واحد على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة (الدورة ـ ٣٠ سنة ١٩٧٥)الذي عرف الصهيونية بأنها حركة عنصرية ،وادان اسرائيل كدولة تمارس التفرقة العنصرية ٠وكما هو معلوم خلق هذا القرار رد فعل دفاعي طغى ضجيجه على القرار نفسه٠ وهذه الوثيقة اثبات صارخ على ان اسرائيل عنصرية وتمارس التفرقة العنصرية ٠ فهي من جهة تعترف بأن سياسة التفرقة العنصرية مورست ، حيث تقول مثلا : « سمعت التصريحات صباحا ومساء حول المساواة والاندماج وغير ذلك ولكن الافعال كانت مناقضة تماما »٠ ومن جهة اخرى يحمل كل اقتراح فيها تقريبا دعوة الى ممارسة التفرقة العنصرية ضد العرب من مواطني البلد ٠ ومن امثلة ذلك :

أ ـ الدعوة لتخفيف عدد السكان العرب وزيادة عدد السكان اليهود٠

ب ـ الحد من التكاثر الطبيعي للمواطنين العرب عن طريق قطع المنح لعائلات متعددة الاولاد ٠

ح ـ وضح العراقيل امام التحاق الطلاب العرب في المدارس العليا وتشجيع هجرة الطلاب العرب والحيلولة دون عودتهم الى وطنهم ٠ ان الوثيقة تدعو الى التقليل من عدد الطلاب الجامعيين العرب وتشكو من وجود ٢٥٠٠ طالب جامعي عربي مع ان هذا الرقم يشكل نسبة حوالي ٤٪ فقط من مجموع طلاب الجامعات في اسرائيل بينما يشكل عدد السكان العرب من مجموع السكان ما يزيد على ١٤٪ ٠

د ـ مع ان عدد السكان العرب في منطقة الجليل سيشكل خلال سنتين ما يزيد على ٥١٪ من مجموع سكان المنطقة ،فان الوثيقة توصي بان لا تزيد نسبة العاملين العرب في معامل ومشاريع المنطقة على نسبة ٢٠٪ !